



رهان المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر: قراءة لفرص ترقية القطاع التعاوني في ضوء التجربة المغربية.

The challenge of social entrepreneurship for a local sustainable development in Algeria: opportunities reading to promote the cooperative sector under lighting of Moroccan experience.

صالح دباش

1- جامعة فرحات عباس - سطيف¹، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم

التسيير - قسم علوم التسيير. dsalah2018@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/11/06

تاريخ الاستلام: 2020/04/26

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية وفعالية المقاولاتية الاجتماعية باعتباره مفهوما علميا يوفر الآليات العملية التي تسمح ببعث وتنشيط ودعم مسارات أصلية للتنمية المحلية المستدامة. تحليل هذه الفكرة كان أولا من خلال عرض مضمون مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، وتوضيح أهم نماذج وآليات تجسيده على المستوى العالمي، وكذلك الأبعاد الأساسية التي تسهم من خلالها المقاولاتية الاجتماعية في تجسيد التنمية المحلية المستدامة. وعلى ضوء التجربة المغربية في مجال دعم ومرافقة القطاع التعاوني، تتضح الفرص المتاحة لإعادة ببعث وتنشيط ودعم القطاع التعاوني ليشكل دعامة للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

الكلمات الدالة: التنمية المحلية؛ التنمية المستدامة؛ المقاولاتية الاجتماعية؛ التعاونيات.

Abstract:

The Aim Of This Article Is To Highlight The Importance And Efficiency Of The Social Entrepreneurship As A Conceptual Framework Allowing Impulsion, Animation And Support For Local Sustainable Development. In This View, We Expose In First The Definition, Models, Mechanisms And Dimensions Of Social Entrepreneurship. Following And From The Perspective Of The Moroccan Experience In Support And Accompaniment Of The Cooperative Sector, We Will Illustrate And Explain The Opportunities For Promoting Cooperatives In Algeria.

Key Words: Local Development; Sustainable Development; Social Entrepreneurship; Cooperatives.

1. - مقدمة

يعتبر حشد وتجنيد طاقات وموارد الفاعلين المحليين من أفراد وجماعات وفئات اجتماعية مختلفة، تنظيمات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، خاصة أو عمومية، للمشاركة والمساهمة ضمن مسارات جماعية لتشخيص التحديات التنموية، التي يؤدي رفعها إلى توفير شروط تلبية حاجات المجتمع المحلي الأنية والمستقبلية، من أهم مقومات بعث ودعم وتعزيز حركية التنمية المحلية المستدامة.

على هذا المستوى، تمثل قيم وعلاقات التعاون والتضامن والتآزر المتجذرة في المجتمع المحلي، المادة الأساسية لبناء قاعدة إطلاق مسارات جماعية للتنمية المحلية المستدامة. وتكون المقاولاتية الاجتماعية المفهوم الذي يوفر الآليات التنظيمية والنماذج العملية التي يتم في إطارها ومن خلالها تفعيل مخزون وشبكات القيم والعلاقات الاجتماعية بهدف تجميع مقدرات المجتمع المحلي، خلق الثروة ومعالجة تشكيلة معقدة من المشاكل التنموية كالفقر، التهميش، الاقصاء، البطالة وتدهور المستوى المعيشي والمحيط الطبيعي والانظمة البيئية...

وفي حين تتطلع الجزائر إلى بناء نموذج تنموي محلي مندمج ومستدام، في ظل أزمات متراكمة تمس بالدرجة الأولى الفئات الاجتماعية والمجالات الهشة، يكون الاقتداء والاستئناس بالتجارب الرائدة في تجسيد المقاولاتية الاجتماعية ضرورة علمية وعملية، تسمح بتحديد الفرص التي يمكن استغلالها والاستفادة من ثمارها بتكاليف و وقت أقل. هذا ما يستدعي الاستعانة بالتجربة المغربية التي تعتبر رائدة بمنطقة المغرب الكبير والبحر الأبيض المتوسط، لا سيما في تشجيع ودعم القطاع التعاوني الذي يمثل اليوم رافدا استراتيجيا في التنمية المستدامة بالمغرب. من هذا المنطلق تتمحور اشكالية هذه الورقة البحثية حول تحليل الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمقاولاتية الاجتماعية؟
- كيف تمثل المقاولاتية الاجتماعية رهان التنمية المحلية المستدامة؟
- ما هي فرص تكريس نموذج التعاونيات بمثابة محرك للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر في ضوء التجربة المغربية؟

تنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور أساسية، يتضمن المحور الأول مفهوم المقاولاتية الاجتماعية الذي تطرقنا إليه من خلال تقديم تعريف للمقاولاتية الاجتماعية، أهم نماذج المقاولاتية الاجتماعية المطبقة في أغلب بلدان العالم، والآليات التي يجندها هذا المفهوم في تحقيق أهداف المقاولات الاجتماعية. المحور الثاني بعنوان المقاولاتية الاجتماعية دعامة التنمية المحلية، يتطرق إلى دور المقاولاتية الاجتماعية في تجسيد الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية و المؤسساتية. أما المحور الثالث فيتضمن تحليل التجربة المغربية وتوضيح أهم عوامل نجاح القطاع التعاوني باعتباره نموذجا للمقاولاتية الاجتماعية، يسجل معدلات أداء عالية ويسهم في التنمية المستدامة بالمغرب، لنخلص في الخاتمة إلى إبراز الفرص التي يوفرها السياق المحلي بالجزائر لبناء قاعدة أساسية داعمة ومحفزة للمقاولاتية الاجتماعية في ضوء التجربة المغربية.

2. - مفهوم المقاولاتية الاجتماعية

يعرف مفهوم المقاولاتية الاجتماعية اهتماما مطردا من طرف المهتمين والباحثين في مجالات علمية ومهنية مختلفة وحتى على مستوى دوائر اتخاذ القرار، كما تتنوع النماذج التنظيمية والمؤسسية التي يتم الاشارة إليها باعتبارها أطرا وآليات تجسيد له، ما جعله مفهوما ذي طبيعة إستراتيجية حركية ومعقدة يصعب تحديد معالمه بدقة. وفيما يلي سنحاول الاحاطة بمضمون المقاولاتية الاجتماعية من خلال تقديم تعريف، نماذج وآليات عمل المقاولاتية الاجتماعية.

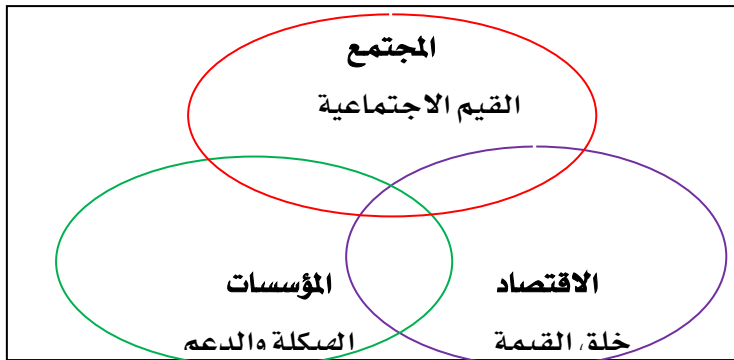
1.2. - تعريف المقاولاتية الاجتماعية

بشكل عام، يمكن تعريف المقاولاتية الاجتماعية بأنها شكل جديد للمقاولاتية التقليدية، يتضمن توجهها نحو جعل النشاطات الاقتصادية في خدمة المجتمع المحلي (Légerè-Jarniau (dir), 2013). أي أن المقاولاتية الاجتماعية لا تهدف إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية للفرد، بل تجعل تحقيق الربح في خدمة الفئات الاجتماعية المحلية المؤسسة لها، على غرار توفير مناصب عمل للأعضاء ومحاربة الفقر؛ تعزيز اللحمة الاجتماعية محليا؛ تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية وتحقيق التعاون والتضامن في المجتمع المحلي. وفق هذا المعنى، تمثل المقولة الاجتماعية اجابة لتلبية الحاجات الملحة والمستعجلة للمجتمع (Janssen , Bacq et Brouard, 2012).

يؤسس المقولة الاجتماعية ويديرها مقاولون جمعيون، يضعون كفاءاتهم المقاولاتية (المبادرة؛ المخاطرة؛ الابتكار؛ الاستقلالية؛ المسؤولية؛ خلق القيمة...) في خدمة المجتمع المحلي، من أجل تصور حلول لمشاكل اجتماعية أو بيئية، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات العمومية (Légerè-Jarniau (dir), 2013). على هذا المستوى، تمثل المقاولاتية الاجتماعية نمطا مؤسسيا يعتمد على العمل الجماعي الذي تجسده التنظيمات الاجتماعية، ويجند آليات السوق من أجل تلبية تطلعات الجماعات الاجتماعية المحلية التي غالبا ما تعاني من مشاكل التهميش؛ الفقر؛ العزلة؛ البطالة والتأثيرات السلبية للنظام الاقتصادي التقليدي.

هذا ما يجعل المقاولاتية الاجتماعية منتجة لأنماط أصلية للحوكمة المحلية من خلال تفاعل نشاطات أطراف تنتمي إلى عوالم اقتصادية ومؤسسية واجتماعية، حيث تجند آليات عمل جماعية تتميز بالحركية، وتكرس قيم التعاون والتضامن، فتتسم بالفعالية في تصميم وتجسيد أجوبة لمشكلات التنمية المحلية المعقدة، لاسيما المشاكل البيئية؛ استغلال الموارد الطبيعية؛ تهمين المنتجات المحلية وتحسين جاذبية الأقاليم المحلية....

شكل 1. عوالم المقاولاتية الاجتماعية



المصدر: Léger-Jarniau(2013), Le grand livre de l'entrepreneuriat, Dunod, Paris, P321.

2.2. - نماذج المقاولاتية الاجتماعية

على اعتبار أن تطور المقاولاتية الاجتماعية كان في ظل الأزمات الدورية للنظام الرأس مالي، لاسيما أزمات انكماش الاقتصاديات الرأس مالية الدورية وانعكاساتها على الفئات الاجتماعية والمجالات الهشة، لكن كذلك التأثيرات السلبية على الأنظمة البيئية، تدهور الموارد الطبيعية والمخاطر المحدقة بالتنوع الحيوي على مستويات ودرجات مختلفة، فقد كان ذلك بأشكال وأهداف وفي مجالات مختلفة، حيث تختلف نماذج تفعيل مفهوم المقاولاتية الاجتماعية تبعاً لتجذر القيم الاجتماعية المجندة محلياً والأطر التشريعية الوطنية أو الجهوية المحفزة على تبني نموذج محدد بلد ما.

جدول 1. بعض نماذج المقاولات الاجتماعية

البلد / الجهة	نموذج المقاولاتية الاجتماعية
اسبانيا	مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (ESS)
الكيبيك	//
ايطاليا	التعاونيات الاجتماعية (CS)
انجلترا	شركات المصلحة الاجتماعية (CIC)
وم أ	المؤسسات الاجتماعية (ES)
أمريكا اللاتينية	المبادرات التضامنية (IPS)
المغرب و الجزائر	التعاونيات (COOP)

المصدر: Léger-Jarniau(2013), Le grand livre de l'entrepreneuriat, Dunod, Paris, P322.

3.2. - آليات المقاولاتية الاجتماعية

بينما تتباين نماذج تجسيد مفهوم المقاولاتية الاجتماعية من بلد أو مجال إلى آخر ، ما يعكس حركية و أهمية و حيوية الدور التنموي للمقاولات الاجتماعية على مستويات متعددة، حيث تتكفل بمعالجة تشكيلة ومتنوعة من مشكلات التنمية المحلية، فتأخذ أشكالا مختلفة مثل مؤسسات الاندماج الاجتماعي وجمعيات الخدمات العامة التي من أهمها التعاونيات الانتاجية، فأنها تركز على أسس مشتركة تضي عليها صبغة خاصة تميزها عن المؤسسة الاقتصادية التقليدية، وفي نفس الوقت تمثل آليات عملها المحققة لفعالية نشاطاتها وملاءمتها لخصوصية السياقات المحلية.

جدول 2. آليات المقاولات الاجتماعية

المضمون	الآلية	
خلق القيمة الاقتصادية هدفه خلق القيمة الاجتماعية (الشغل؛ التضامن؛ تحسين المعيشة...)	الربح يحقق منفعة اجتماعية	1
التكفل بوضعية اجتماعية او انسانية وترقية الحس المحلي بالمسؤولية الاجتماعية	خدمة فئة اجتماعية	2
تعدد مصادر التمويل والمراقبة الجماعية	الاستقلالية المالية والادارية	3
حقوق اتخاذ القرار مشتركة ومنفصلة عن ملكية رأس المال	اتخاذ القرار عملية جماعية	4
ضمان مشاركة كل الأعضاء في الادارة من خلال الحق في الانتخاب والتكوين	ادارة جماعية	5

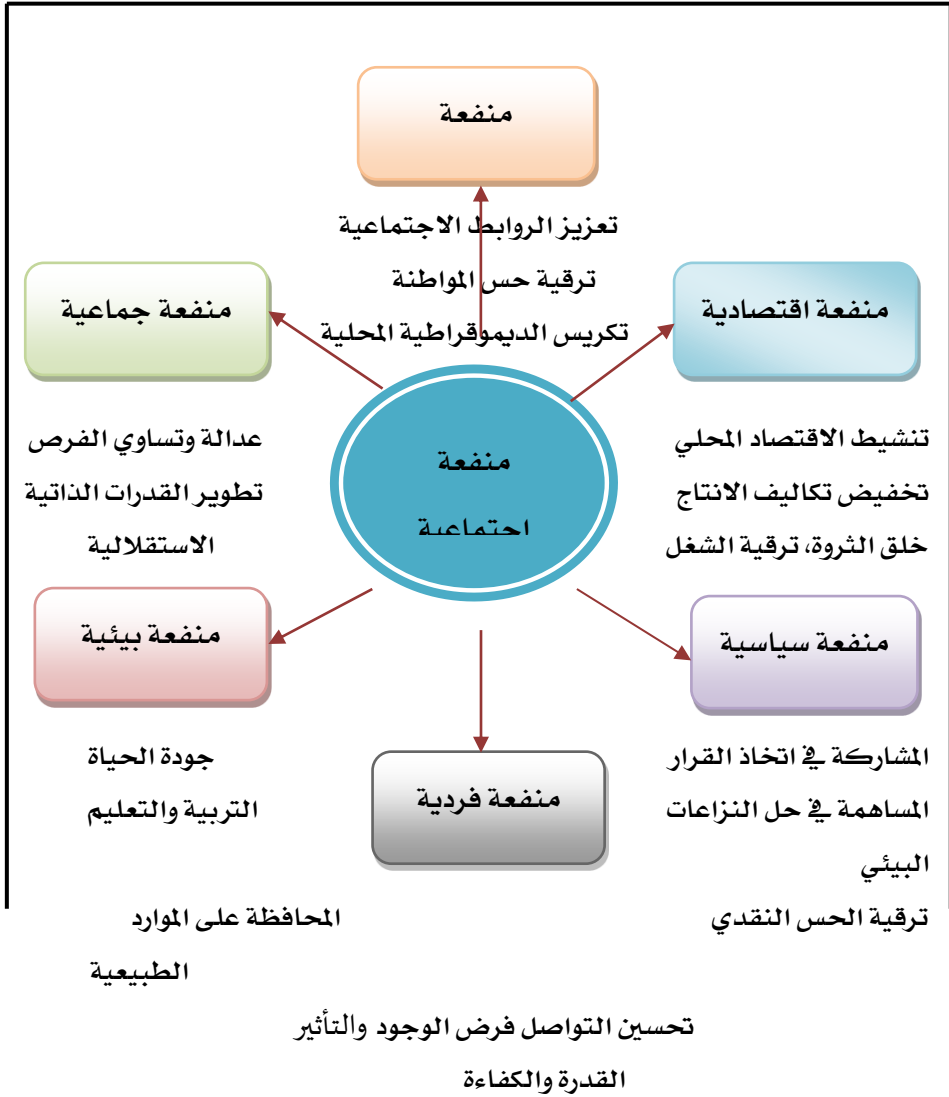
المصدر: Léger-Jarniau(2013), Le grand livre de l'entrepreneuriat, Dunod, Paris, PP329-337.

3. - المقاولاتية الاجتماعية دعامة التنمية المحلية المستدامة

تعتمد المقاولاتية الاجتماعية على مبدأ المنفعة الاجتماعية، باعتبارها موجهها لعمل مختلف نماذج المقاولاتية الاجتماعية نحو شغل الفجوة الحاصلة بين المنفعة المادية أو الربح في المؤسسة التجارية والمنفعة العامة في المؤسسة العمومية. فالمنفعة الاجتماعية متعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية و الاقتصادية الايجابية لنشاط المؤسسات الاجتماعية على الفئات الاجتماعية المستهدفة بصفة والمجتمع المحلي بشكل عام (; Barthélémy et Slitine, 2014 Janssen , Bacq et Brouard, 2012).

حسب الاقتصادي "Jean Gadrey"، تسهم المنفعة الاجتماعية للمنظمة في الانسجام الاجتماعي، حيث تحد من الفوارق الاجتماعية وتحقق التضامن الاجتماعي على عدة مستويات، خاصة على مستوى الأقاليم المحلية من خلال تقوية الروابط الاجتماعية الجوارية، ما يؤدي كذلك إلى تحسين الظروف الجماعية للتنمية البشرية المستدامة، مثل تحسين الولوج إلى خدمات التعليم والصحة والسلامة البيئية وآليات الحوكمة (Barthélémy et Slitine, 2014).

شكل 2. أبعاد المنفعة الاجتماعية



المصدر: Barthélémy A., et Slitine R., 2014. *Entrepreneuriat social, Innover au service de l'intérêt général*, Vuibert, Paris, P145.

1.3. - المقاولاتية الاجتماعية أداة التشغيل الذاتي والعدالة الاجتماعية من منطلق طبيعتها الجماعية، انتشارها وتعدد مجالاتها وآلياتها المعتمدة على الأجور في توزيع الثروة المنتجة، لكن أيضا من خلال تجنيدها للعديد من الأطراف المحلية خاصة منها المؤسسات العمومية الداعمة والمسهلة، تعتبر المقاولاتية الاجتماعية أداة بديلة وفعالة لخلق مناصب العمل للأعضاء أو المجموعات الاجتماعية المؤسسة لها أولا، ثم للأفراد والجماعات التي تستفيد من امكانيات التكوين والتدريب التي تتوفر عليها وتوفرها المقاولات الاجتماعية في مجالات عمل، تنظيم وإدارة هذه الأخيرة. فتشكل على هذا المستوى، مراكز لبناء الكفاءات ونقل المهارات المحلية المؤهلة للاندماج في عالم الشغل، سواء من خلال تأسيس مقاولات اجتماعية جديدة أو الولوج إلى مناصب عمل في المؤسسات التقليدية.

وتنبع أهمية وفاعلية المقاولاتية الاجتماعية في تسهيل الولوج إلى مناصب العمل لجميع الفئات الاجتماعية، من عملها في سياق يتميز بضعف السياسات العمومية للتشغيل والازمات الاقتصادية والسياسية المستمرة أو الدورية في أغلب دول العالم، حيث يكون فقدان مناصب العمل أهم أشكال ظهور وتطور ونتائج هذه الأزمات. فتوفر مناصب عمل لمختلف الفئات الاجتماعية، سواء الفئات الاجتماعية المهمشة، الفئات ذات احتياجات خاصة أو الفئات التي تعاني التمييز فتشمل النساء في المناطق الريفية؛ العاطلين عن العمل لفترات زمنية طويلة؛ الأفراد الذين يعانون من مشاكل اجتماعية معقدة؛ الشباب دون خبرة مهنية... (Barthélémy et Slitine, 2014).

وبينما تشكل اليوم مجالا للتكوين والتخصص والبحث في أرقى معاهد، كليات ومدارس الأعمال في الدول المتقدمة كما في الدول البارزة والنامية، فقد أصبحت المقاولاتية الاجتماعية أداة تشغيل تعنى بها السياسات العمومية الوطنية، لاسما وضع الأطر التشريعية والقانونية المحفزة على تأسيس أعداد أهم من المقاولات الاجتماعية، واعتبارها على قدم المساواة مع المؤسسات التجارية التقليدية من حيث استفادتها من التحفيز الضريبية والحصول على التمويل والدعم الحكومي في المجالات ذات الأهمية والاولوية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تمكن من ادماج أعداد كبيرة من طالبي العمل حديثي

التخرج، لا سيما المتخصصين في إدارة المقاولات الاجتماعية، ما يجعلها وسيلة لتحقيق تكافؤ الفرص ومعالجة تشكيلة مركبة من المشاكل الاجتماعية[□].

2.3. - المقاولاتية الاجتماعية إطارا للابتكار وخلق القيمة

من وجهة نظر خلق القيمة وانتاج أشكال مختلفة من الابتكار، يعتبر Nicholls (2008) أن المقاولاتية الاجتماعية مجموعة من النشاطات المبتكرة والفعالة، هدفها الاستراتيجي تصميم حلول لإخفاقات السوق الاجتماعية بالموازاة مع خلق فرص جديدة لإنتاج القيمة الاجتماعية بالاعتماد على تشكيلة واسعة من الموارد والأشكال التنظيمية (Janssen , Bacq et Brouard, 2012). على هذا الأساس تمثل المقاولاتية نشاطا مبتكرا منتجا للقيمة الاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الجمعي، التجاري أو العمومي، حيث تسهم في تلبية تشكيلة مركبة، واسعة ومتنامية من الحاجات الاجتماعية، في ظل اتساع الفجوة الناتجة عن فشل الدولة الراعية من جهة، وتأزم النظام الاقتصادي الرأس مالي من جهة ثانية (Barthélémy et Slitine, 2014).

وفي حين تمثل المقاولاتية الاجتماعية ابتكارا اجتماعيا، فإن تحقيق العمل الجماعي يقتضي ابتكار أساليب عمل جديدة، سواء تعلق الأمر بتقنيات الانتاج، التنظيم أو الإدارة، مثل تصميم توليفات جديدة للإمكانيات المتوفرة. أما ما يمثل عاملا أساسيا في جعل عمل المقاولاتية الاجتماعية منتجا لأشكال مختلفة للابتكار الاجتماعي، فهي قيم التضامن والتعاون التي يركز عليها

1 - المثال الأكثر شيوعا وشهرة في العالم حول المقاولاتية الاجتماعية هو بنك القرى الذي أسسه الاقتصادي محمد يونس سنة 1976 بالبنجلادش بهدف محاربة ظاهرة الفقر (Janssen , Bacq et Brouard, 2012). النجاح الذي حققه بنك القرى المختص في القرض المصغر، توج سنة 2006 بمنح مؤسسه جائزة نوبل في الاقتصاد، حينها حقق البنك توسعا كبيرا بلغ 2100 فرع واصبح نموذجا عالميا للمقاولاتية الاجتماعية. فكرة بنك القرى اعتمدت على القروض المصغرة والمجموعات التعاونية خاصة من النساء، حيث شكل التضامن في مسؤولية تسديد القرض بين أعضاء المجموعات حافزا قويا على العمل التعاوني ونجاح المشروع الجماعي والحصول على فرصة جديدة للاقتراض.

تأسيس المقولة الاجتماعية والمحققة للتماسك والانسجام الاجتماعي (Barthélémy et Slitine, 2014). على مستوى تقنيات الانتاج، يتحقق الابتكار الاجتماعي من خلال الأساليب الجديدة لتثمين الموارد الهادفة إلى تعظيم المنفعة الاجتماعية، على غرار ادماج النشاطات الانتاجية والخدمية واستعمال التكنولوجيات الحديثة بالتوافق مع ادماج المعارف المحلية، بهدف تقليص التكاليف ورفع القيمة الاجتماعية المنتجة. كما تشمل عمليات الابتكار الاجتماعي وخلق القيمة، في إطار المقاولاتية الاجتماعية، طرق التوزيع والترويج والاستعمالات الجديدة للمنتجات (Barthélémy et Slitine, 2014).

3.3 - المقاولاتية الاجتماعية في خدمة المحافظة على البيئة وانتاج آليات

الحوكمة المحلية

بالإضافة إلى تكريس المقاولاتية الاجتماعية للعمل الجماعي وادماجها للقيم الاجتماعية المحلية كالتعاون والتكافل بين مختلف فئات المجتمع المحلي، فهي من ناحية أخرى فضاءات لمشاركة ومساهمة عدة أطراف فاعلة من المؤسسات العمومية والجمعيات و المؤسسات الخاصة التي تجمعها بالمقولة الاجتماعية علاقات شراكة وتعاون في مجالات نشاطها، حيث يصبح تنسيق عمل هذه الأطراف، سواء فيما يرتبط بنشاط المقولة الاجتماعية أو مجالات ذات اهتمام مشترك، تحديا تعمل مختلف هذه الأطراف لرفعه، ما يؤدي إلى انتاج آليات أصلية للحوكمة المحلية، مثل انتاج أطر للتشاور والحوار والتفاوض. هذه الأطر بدورها تكون منتجة لقواعد واجراءات الضبط والمراقبة التي يتم تجنيدها في مجالات معالجة النزاعات حول عمليات استغلال وتثمين والمحافظة على الموارد المحلية.

ومن منطلق تطور الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية في اطار تبني مفهوم التنمية المستدامة على المستوى العالمي والوطني والمحلي، فقد أصبحت المقاولاتية الاجتماعية بمثابة آلية مفضلة لتجديد العديد من المفاهيم في مجال المحافظة على البيئة من التأثيرات السلبية للنشاطات الانسانية، خاصة في مجال مكافحة

التلوث، تدبير الموارد الطبيعية و المحافظة على التنوع الحيوي والطبيعي (Ahrouch(dir.), 2016). إذ يشكل تثمان المخلفات الصناعية، الزراعية والمنزلية، المنتجات الطبيعية و الموارد الحيوية وخدمات الانظمة البيئية، بمثابة فرص استثمارية ذات القيمة الاجتماعية العالية، بالنظر إلى المنفعة الاجتماعية التي يمكن انتاجها في إطار المقاولاتية الاجتماعية (Janssen , Bacq et Brouard, 2012).

4. - التجربة المغربية في ترقية قطاع المقاولاتية الاجتماعية - التعاونيات

تعتبر التجربة المغربية رائدة في مجال ترقية المقاولاتية الاجتماعية من خلال تبني نموذج التعاونيات كآلية تنموية استراتيجية، حيث تعتبر بمثابة جمعيات مستقلة لأشخاص طبيعيين، يجتمعون اراديا من أجل تلبية تطلعاتهم وحاجاتهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المشتركة، من خلال انشاء مؤسسة ملكيتها ذات طبيعة جماعية وتمارس السلطة فيها بشكل ديموقراطي (Ahrouch(dir.), 2016).

في الواقع، فإن ما يجسد اهتمام المغرب بقطاع التعاونيات هو توفير بنية تحتية تشريعية ومؤسسية محفزة على تأسيس وتطوير التعاونيات، وتتكون هذه البنية من القانون الأساسي للتعاونيات² الذي كرس، من جانب آخر، دور ديوان تنمية التعاون (ODCO)³ كمؤسسة مختصة في مرافقة وتسهيل انشاء وعمل التعاونيات في مختلف قطاعات النشاط، خاصة في المجالات القانونية، التنظيمية والاقتصادية. هذه البنية تعززت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال آليات الدعم التي خصصت للقطاع التعاوني باعتباره رهانا استراتيجيا لمحاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية والإقصاء الاجتماعي، حيث انعكس ذلك على التطور الكمي والنوعي للتعاونيات، لاسيما على مستوى

2 - قانون الجمعيات والتعاونيات. "سلسلة المعرفة القانونية للجميع". دار الإنماء الثقافي.

الطبعة الأولى 2010. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. ص 17.

3- Office de Développement de la Coopération.

قطاعات النشاط الأساسية، كالزراعة والسكن والصناعات التقليدية والصيد البحري والغابات....

بالتوافق مع تجذير قيم التعاون، التضامن، التكافل والتآزر في المجتمع المغربي، التي يركز عليها تأسيس التعاونيات، فقد دفع هذا التوجه نحو تسجيل مؤشرات أداء لم تكن متوقعة، حيث بلغ متوسط التعاونيات المنشأة 120 تعاونية/شهر منذ سنة 2010، ما يرفع العدد التقديري للتعاونيات سنة 2018 إلى 20055 تعاونية. بلغ هذا العدد 15735 سنة 2015 بمعدل نمو 173.7% على أساس سنة 2007، منها 2280 تعاونية نسوية تشغل 37960 امرأة و رأس مال 18 مليون درهم، كما تتضمن 371 تعاونية أسسها متخرجون جدد وتشغل 4042 عضو (ODCO, 2019).

هذه النتائج التي تدعمها بيانات حول انتشار التعاونيات في 22 قطاع و117 شعبة نشاط، وتشغل 24719 عضو برأس مال قدره 6.432.571.116 درهم (Ahrouch(dir.), 2016)، هي بمثابة تأكيد على المكانة التنموية الاستراتيجية التي احتلتها التعاونيات بالمغرب، وتجعلها تجربة جديرة بالتحليل والبحث لتحديد مكامن فرص الاستفادة منها.

1.4 - تطور عدد التعاونيات بالمغرب

يبين الشكل رقم 03 أن تطور عدد التعاونيات بالمغرب قد تميز بتزايد مستمر منذ سنة 2005، بينما يمكن التمييز بين مرحلتين لوتيرة ارتفاع عدد التعاونيات. تمتد المرحلة الأولى على مدى خمسة سنوات الأولى لإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INHD) ^{٢٤}، حيث تزايد عدد التعاونيات بنسبة 56.55% ^{٢٥}، ما أكد على ملائمة وانسجام التعاونيات مع أهداف التنمية البشرية، باعتبارها آلية تنظيمية لتلبية حاجات السكان للنشاطات المدرة للدخل في المناطق المستهدفة، لا سيما من خلال تجنيدها لقيم المجتمع المحلي وأهدافها

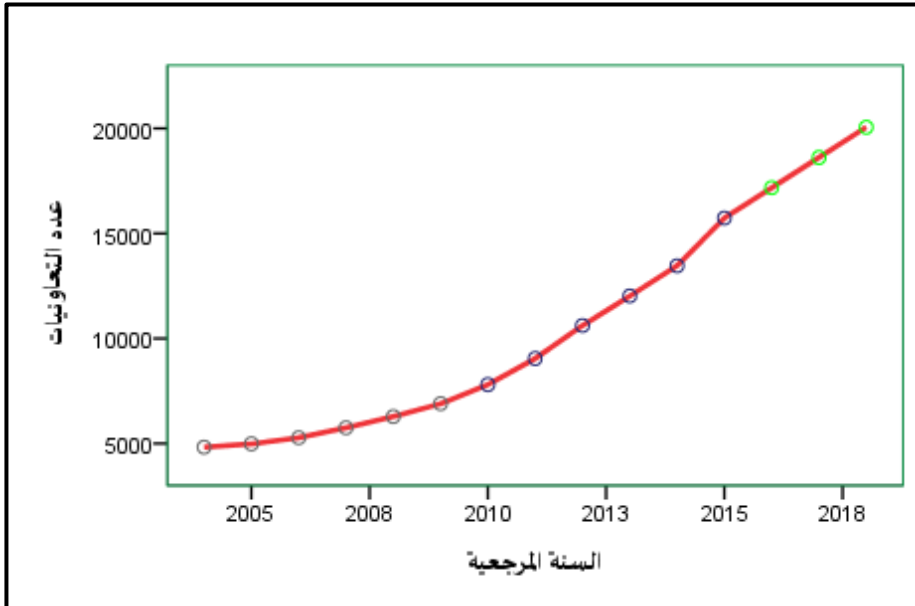
4- Initiative Nationale de Développement Humain.

5- سنة الأساس 2015.

المتعلقة بمحاربة الفقر والتهميش والاقصاء التي تنسجم تماما مع مبادئ وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

المرحلة الثانية (2010- 2015)، تميزت بوتيرة تزايد أعلى في عدد التعاونيات بنسبة بلغت 101.63%[□]، وعرفت نقلة نوعية في تنشيط الاقتصاد التضامني، حيث شكلت الملاحظات المتعلقة ببقاء نسبة هامة من التعاونيات المؤسسة في حالة غير نشطة[⦿]، منطلقا لحزمة من الاجراءات الداعمة لاستمرارية وديمومة نشاطاتها. فشكل إطلاق برنامج "مرافقة" سنة 2011 ركيزة أخرى ضمن بنية الدعم المؤسساتي للتعاونيات بالمغرب.

شكل 3. تطور عدد التعاونيات في الفترة 2005 - 2018



المصدر: ODCO, 2019. Office du Développement de la Coopération: <http://www.odco.goc.ma>, consulté le 22/12/2019.

6 - سنة الأساس 2010.

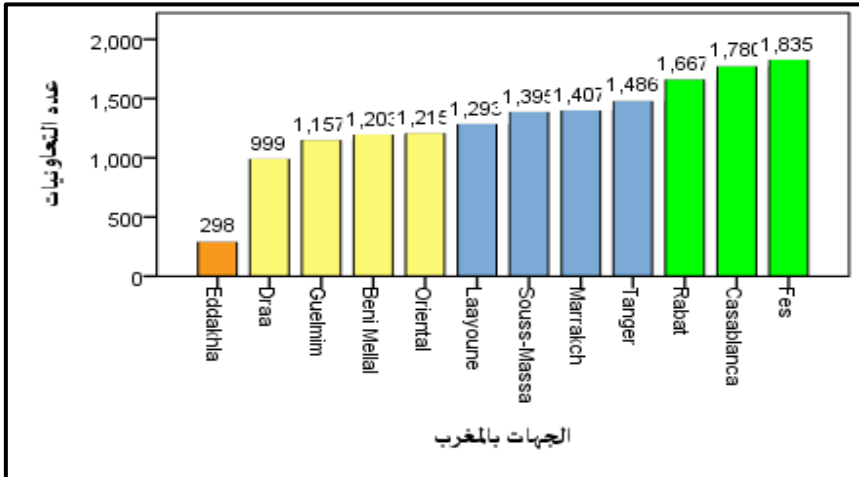
7 - 25% من التعاونيات حديثة التأسيس في مجالات نشاط مختلفة لم تنطلق في نشاطها بين سنتي 2004 و 2011 بسبب ضعف معلومات أو مهارات مؤسسيها و عدم توفر لديهم الامكانيات المالية الكافية للانطلاق في المشروع (Bouchafra, 2012).

وبالإضافة إلى مرافقة التعاونيات حديثة التأسيس والتي تعاني من مشاكل الانطلاق في تجسيد المشروع، فقد هدف برنامج "مرافقة" إلى تحسين الحوكمة المؤسسية من أجل تحقيق تقارب وتكامل مختلف البرامج ودعم كل مبادرة حاملة لمشروع مجدي اقتصاديا وقادر على خلق مناصب عمل، محاربة الاقصاء والمحافظة على البيئة (Bouchafra, 2012). على مستوى آخر، عرفت هذه المرحلة إطلاق ترتيبات جديدة من أجل تسهيل تسويق منتجات التعاونيات ومساعدتها، الولوج إلى المساحات التجارية الكبرى، تطوير التجارة العادلة والتجارة المتنقلة، تنظيم معارض جهوية للاقتصاد التضامني وتسويق المنتجات الجهوية (Miri, 2011).

2.4. - التوزيع الجهوي والقطاعي للتعاونيات بالمغرب

يوضح الشكل 04 أن وجود وانتشار التعاونيات بالمغرب لا يقتصر فقط على جهات محددة، بالرغم من وجود تباين في حركية القطاع التعاوني بين مجموعات الجهات. فحتى بالجهات الصحراوية التي تتميز بمعوقات تنموية أكبر، نجد من بينها جهة العيون - بوجدور - الساقية الحمراء التي تعرف وجودا للتعاونيات يضاهي جهات مثل طنجة أو مراكش. هذا ما يؤكد على الدور التنموي الذي تلعبه التعاونيات في ادماج المناطق والأقاليم والجهات ضمن الحركية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

شكل 4. التوزيع الجهوي للتعاونيات بالمغرب

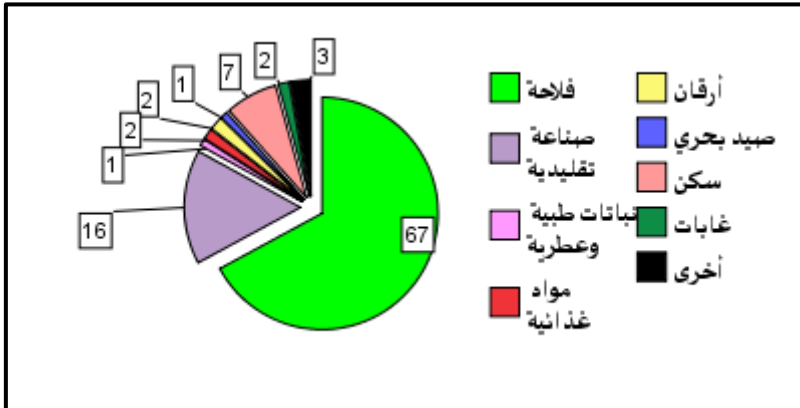


المصدر: ODCO, 2019. Office du Développement de la Coopération:

<http://www.odco.goc.ma>, consulté le 22/12/2019.

على المستوى القطاعي، يبين الشكل 05 أن الفلاحة من أهم القطاعات التي يتركز فيها أكبر عدد من التعاونيات بالمغرب بنسبة 67٪، بينما تحتل الصناعات التقليدية المرتبة الثانية من حيث عدد التعاونيات بنسبة 16٪. هذا التوزيع يعكس التوجهات القطاعية للاقتصاد المغربي من جهة، خاصة التوجهين الفلاحي والسياحي، والدور الحيوي الذي أصبحت تلعبه التعاونيات في تنشيط القطاعات الاستراتيجية من جهة ثانية. بينما لم يبق مقتصرًا على القطاعات الأساسية، بل انتقل ليشمل العديد من القطاعات مثل السكن، تجميع الموارد الطبيعية ومجالات نشاط حديثة كالاتصالات، مراكز التسيير وتجميع النفقات التي أضفت على التعاونيات دورًا حيويًا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

شكل 5. التوزيع القطاعي للتعاونيات بالمغرب

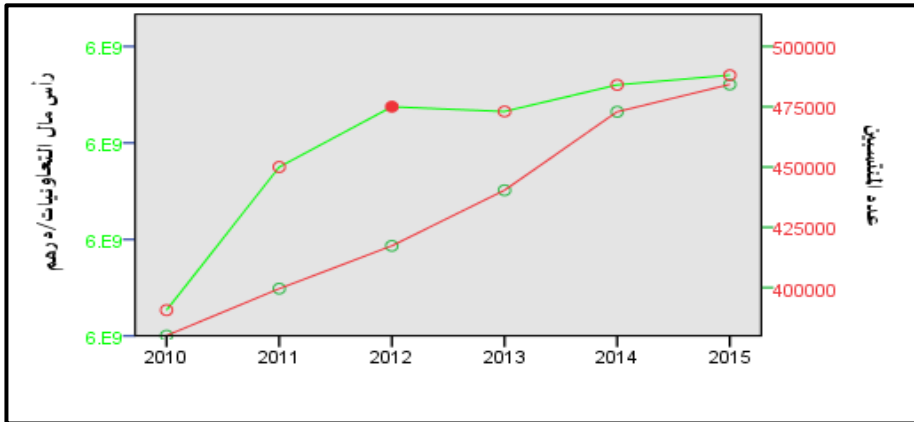


المصدر: ODCO, 2019. Office du Développement de la Coopération: <http://www.odco.goc.ma>. consulté le 22/12/2019.

3.4. - الأداء التنموي للقطاع التعاوني بالمغرب

على الرغم من المسار الطويل الذي يميز التجربة المغربية في دعم القطاع التعاوني، سوى أن أدائه في السنوات الأخيرة هو ما يؤكد على مكانته الاستراتيجية اليوم، باعتباره نموذجا مقاولاتيا داعما ومنشطا للحركة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. إذ يوضح الشكل 06 التطورات الايجابية التي حققتها التعاونيات في المغرب، حيث لامست نسبة نمو رأس مال التعاونيات 4% خلال الفترة 2010 - 2015، وقاربت مساهمتها في تكوين رأس مال الثابت 650 مليون أورو. هذا الأداء الايجابي لم يختلف على مستوى خلق مناصب عمل دائمة، أين بلغت نسبة نمو عدد المنتسبين (الأعضاء) إلى التعاونيات 27,38% في نفس الفترة، كما لامس عدد المنتسبين للتعاونيات نصف مليون منتسب سنة 2015.

شكل 6. مساهمة التعاونيات في تراكم رأس المال وخلق مناصب عمل بالمغرب



المصدر: ODCO, 2019. Office du Développement de la Coopération:

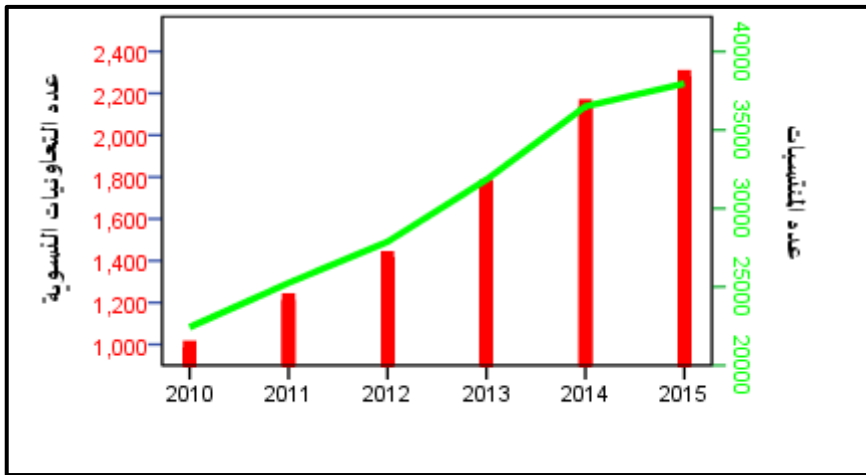
<http://www.odco.goc.ma>. consulté le 22/12/2019.

المكانة الاستراتيجية للمقطاع التعاوني بالمغرب تتعزز أكثر على المستوى الاجتماعي، إذ يبين الشكل 07 أن مساهمة التعاونيات في إدماج المرأة ضمن حركية التنمية المحلية يحقق نتائج ايجابية جيدة، لاسيما من خلال تأسيس تعاونيات نسوية التي تعدت نسبة تطورها الضعف خلال الفترة 2010- 2015، وبلغت 131,42%، حيث انتقل عدد التعاونيات النسوية من 986 سنة 2010 إلى 2280 تعاونية سنة 2015.

وبلغ عدد النساء المنتسبات للتعاونيات في نفس الفترة بنسبة 69,24%، ليبلغ هذا العدد إلى 37960 منتسبة (عاملات) سنة 2015 بعدما كان 22429 منتسبة سنة 2010. تعكس هذه النتائج مدى فعالية نموذج التعاونيات في مكافحة تشكيلة معقدة من المشاكل الاجتماعية، خاصة في المناطق المعزولة،

لكن كذلك اتساقه مع قيم وخصوصية المجتمع المحلي ودوره في تثمين المعارف والمهارات المحلية والمحافظة على الموروث المحلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه دون الاعتماد على نصف المجتمع.

شكل 7. مساهمة التعاونيات في ادماج المرأة بالمغرب



المصدر: ODCO, 2019. Office du Développement de la Coopération:

<http://www.odco.goc.ma>. consulté le 22/12/2019.

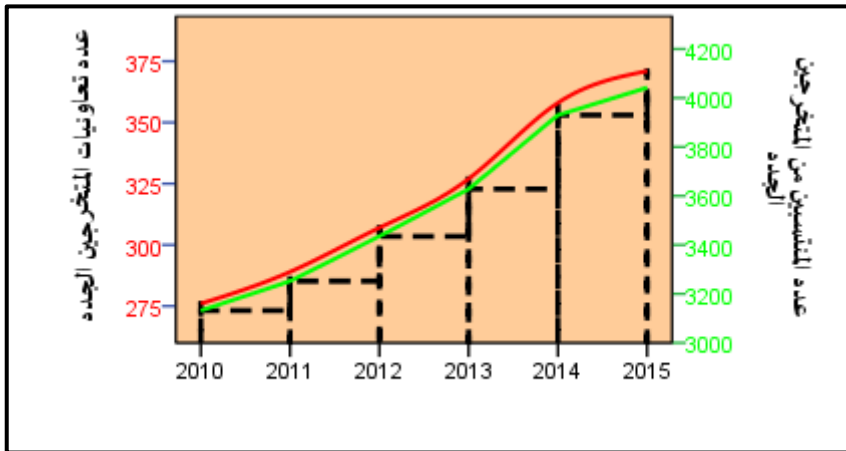
وفي سياق يتسم بتنافسية متصاعدة، لا سيما في سوق العمل الذي يعرف تناميا في عرض جهد العمل مقابل فرص عمل أقل، خاصة بالنسبة لليد العاملة التي ليست لها خبرات سابقة بالرغم من التأهيل عالي الذي تمتلكه هذه الفئة من طالبي العمل، تبرز التعاونيات بمثابة بديل حقيقي لهذه الفئة، لاسيما الشباب المتحصل على شهادات جامعية، من أجل خلق فرص عمل جماعية للمؤسسي التعاونيات.

هذا ما يوضحه الشكل 08، حيث تتأكد قدرة التعاونيات على استقطاب

الشباب من أصحاب الشهادات بالمغرب، التي بلغ عددها 371 تعاونية سنة 2015

بنسبة نمو وصلت 34,42% في الفترة 2010 - 2015. بينما بلغ عدد المنتسبين 4042 بنسبة نمو 29,05% خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى أهمية هذه الحركية التي تشهدها التعاونيات في ادماج فئة حساسة وهامة في المجتمع بالمغرب، فهي كذلك مراكز للابتكار الاجتماعي من خلال نشاطها في مجالات حديثة وتعالج حاجات مستجدة في المجتمع، مثل مجالات المحافظة على البيئة وتثمين المخلفات، ما يجعل دورها في خدمة التنمية المحلية المستدامة.

شكل 7. مساهمة التعاونيات في ادماج وتشغيل المتخرجين الجدد بالمغرب



المصدر: ODCO, 2019. Office du Développement de la Coopération:

<http://www.odco.goc.ma>. consulté le 22/12/2019.

5. - خاتمة:

لقد بينا في هذه الورقة مضمون المقاولاتية الاجتماعية باعتبارها بديلا عن المقاولاتية التقليدية، هدفها جعل تحقيق الربح في خدمة الفئات والجماعات الاجتماعية المؤسسة لها، وتجند العمل الجماعي بمثابة أسلوب مفضل للقيام بمختلف النشاطات وكنتيجة لآليات مبتكرة للحوكمة المحلية، تجند آليات السوق وتلبي تطلعات المجتمع المحلي في مجال توفير مناصب عمل، محاربة الفقر والتهميش وادماج الفئات الاجتماعية الهشة.

وبينما تشكل المقاولاتية الاجتماعية محركا قويا في تنشيط التنمية المحلية المستدامة من خلال قدرتها على تجنيد الفاعلين المحليين وفق مسارات أصلية لثمين الموارد المحلية، انتاج الثروة و تلبية حاجات المجتمع المحلي والمحافظة على الموارد، المحيط والأنظمة البيئية، فقد بين تحليل التجربة المغربية أن القطاع التعاوني الذي عمل المغرب على دعمه وتنشيطه ومرافقته، قد أصبح اليوم رافدا استراتيجيا للتنمية المستدامة في هذا البلد الشقيق. هذا ما يلهمنا لإبراز فرص اعادة تنشيط ودعم قطاع التعاونيات كمحرك للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- وجود إطار تشريعي وتنظيمي ورصيد تاريخي لنشاط التعاونيات في الجزائر، يمكن أن يمثل منطلقا لإعادة تنشيط ودعم وتطوير عمل التعاونيات؛
- وجود قطاعات نشاط مثل الفلاحة والاستهلاك والسكن لها تقاليد في العمل التعاوني يمكن أن توفر خلفية مهنية ومعرفية عن الاحتياجات والمتطلبات وكذلك التحديات التي يجث العمل على تدليلها أو توفيرها لإعادة بعث القطاع التعاوني في الجزائر؛

- توجه الجزائر نحو إعادة النظر في آليات دعم الفئات الاجتماعية الهشة والحاجات الأساسية، ما يوفر مخصصات عمومية مستهلكة للثروة الوطنية وامكانية استغلالها في دعم ومرافقة التعاونيات في سبيل إعادة بعث وتنشيط أدوارها التنموية؛

- ترسخ و تجذر قيم وعلاقات التعاون والتضامن في المجتمع والمجالات المحلية الريفية والحضرية على السواء، هو بمثابة مخزون استراتيجي

لتأسيس مسارات أصلية للتنمية المحلية يمن استغلاله وتثمينه من خلال التعاونيات باعتبارها آليات تنظيمية ومؤسسية مجندة لموروث وتقاليد وأعراف وعادات المجتمع المحلي؛

• التراجع الكبير في قدرة المؤسسات العمومية المحلية على تلبية حاجات الأساسية لفئات واسعة من المجتمع يجعل المحيط الاقتصادي والاجتماعي خصبا لعمل التعاونيات في مجالات مثل التشغيل، محاربة الاقصاء والتهميش والمحافظة على المحيط والأنظمة البيئية، لكن كذلك مجالات نشاط حديثة وتنافسية على غرار التكوين وتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة والمواد المبتكرة...

• وجود شبكة محلية من المؤسسات الجامعية ومؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بإمكانها ادماج برامج تكوين في مجالات تأسيس، عمل وإدارة التعاونيات والمساهمة بفعالية في نشر ثقافة المقاولاتية الاجتماعية في المجتمع المحلي والتحفيز على تأسيس التعاونيات.

المراجع

الكتب:

- Ahrouch, S. (dir.). (2016). Les entreprises coopératives, expériences et perspectives, Maroc, France-Italie, Afrique, Cameroun. Agadir: Souss Impression Edition-Agadir.
- Amandine, B. et al.(2014) . Entrepreneuriat social, Innover au service de l'intérêt général, Vuibert, Paris.
- Légerè-Jarniau(dir). (2013). Le grand livre de l'entrepreneuriat. Paris: Dunod.

مقال في مجلة:

- Bouchafra, M. (2012). Le programme « Mourafaka », pour un bon décollage des coopératives nouvellement créées. Revue Marocaine des Coopératives(2), pp. 67-71.
- Frank, J. et al.(2012) . L'entrepreneuriat social : un thème pour la recherche passée, présente et future, Revue internationale P.M.E : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, ' vol. 25,n (3-4), pp17-44.
- Hanane, M (2011) .L'Initiative Nationale pour le Développement Humain – INDH –au coeur du développement coopératif .Revue Marocaine des Coopératives, pp 24-29.

مواقع الانترنت:

- ODCO .(2019) .Office du Développement de la Coopération: <http://www.odco.goc.ma>, consulté le 22/12/2019.